قراءة الخطاب القرآني في ضوء اختلاف المناهج والاتجاهات

د. شبايكي الجمعي
جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية ـ قسنطينة ـ

مدخل

يعتبر الحديث عن المناهج والاتجاهات من أهم الموضوعات في ميدان التأصيل العلمي، فكلُّ علمٍ لم تحدد أساليبُ البحث فيه ومناهجه وأدواته وطرائقه لا يعدو أن يكون ضربا من العشوائية والتخبط، غير إن كثرة الاتجاهات وتعدد مناهجها وتمايزها بل وتضادها في بعض الأحيان جعل منها ظاهرة إبستيمولوجية صحية مفيدة عند بعض ومَرَضِيَّة ضارة عند آخرين... هذا الطرح قد يضع أمامنا مسارات معرفية تؤدي بصاحبها أن يحفر بعمق لمعرفة كينونة ظاهرة اختلاف المناهج وتعددها في قراءة الخطاب القرآني.

لذلك أرى من اللازم في مسار بحثنا عن القراءة الصحيحة للخطاب القرآني أن نستوعب ولو بشكل مختصرٍ المناهج والاتجاهات التي تناولته قراءةً وتفسيرا، حتى نتمكن من تحديدِ الإطار الذي نسبح فيه، ونرسم المفاصل التي تشكل الصورة العامة لعلم الفهم.

بالتأكيد...هناك مشاريع فكرية هامة وجريئة ظهرت خلال العقود الأخيرة تعالج الفكر الإسلامي من زاوية علاقته المباشرة بفهم الخطاب القرآني، إلا أن أكثرها لا يعدو أن يكون صراعات مفصلية، تناولت هذا الفكر أو ذاك بطريقة تجزيئية تفتقر إلى صفة الكلية والشمولية، وبالرغم من وجود بعض المشاريع التي مارست النقد الإبستيمولوجي بشكل أحكمت فيه السيطرة على مفاصل الفكر الإسلامي من خلال طرح سؤال الفهم، إلا أن الساحة الإسلامية لا زالت بحاجة ماسة إلى فكر منظَّمٍ مُمَنهَج وكُلّي يجعل من سؤال الفهم (كيف نفهم الخطاب القرآني) شغله الأول والأساس، بعيدا عن نمط التبعية والتأييد أو الانفصالية والرفض.

وقبل أن نخوض في موضوع مناهج واتجاهات قراءة الخطاب القرآني، تجدر الإشارة أولا إلى وجود نوع من التقارب والتباعد اللغوي بين مفردتي المنهج والاتجاه، فحسب تعبير **[أحد فرامرز قراملكي]** أنهما " خاضعتان نوعا ما إلى قاعدة (إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا) [1]، أي حين يجري استخدامهما في نص واحد يدل

كل منهما على معنى خاص، أما حين يستخدم كل منهما بنحو منفصل عن بعضهما فيكونان مترادفين، ورغم كثرة استخدام هذين المصطلحين في الدراسات الحديثة إلا أننا لا نجد اتفاقا بين الدارسين والباحيثين حول مفهوم خاص لهما، لكن بالجملة يمكننا أن نلحظ عموما وخصوصا بينهما، فالاتجاهُ أكثر كلية وشمولية من المنهج، وهو الإطارُ العام الذي يعكس مصدر العثور على ثقافة ما، فيشمل الآراء والأفكار والمعتقدات والطرائق والمناهج والأساليب التي تؤسس له، بينما المنهج هو الأداة المستعملة في النقد والتقييم بحيث تمد الاتجاه بالقناعات والأفكار المختلفة.

هذا المفهوم يسمح لنا بتحديد البعد الأساسي الذي يتميز به الاتجاه عن المنهج، فالاتجاه أمر مفتوح (Ouvert) يقبل التوسع ولا يمكن الاعتراض عليه بسؤال (من أين لك بهذا ؟) ، غير أن المنهج منغلق (Fermée) لا يقبل التوسيع والتجديد لأنه يمثل أداة تقييم عامة تتيح للجميع أن يمارسوا عملية التقييم، وكل تجديد في المنهج أو تغيير يؤدي حتما إلى تغيير الاتجاه أو توليد اتجاه جديد، ومن المهم جدا في سياق الحكم والتقييم أن نتساءل: (من أين لك بهذا ؟) ".

على ضوء ما ذُكر يمكننا طرح جملة من التساؤلات الأساسية حول قراءة الخطاب القرآني:

1. ما هي المناهج والاتجاهات التي يمكن الاستعانة بها في قراءة الخطاب القرآني ؟
2. ما مدى تباين الاتجاهات والمناهج المختلفة في قراءتها للخطاب القرآني ؟
3. هل الوصول لحقيقة الخطاب القرآني يتطلب منهجا واحدا فقط ؟ أم هل يمكن أن تتعدد المناهج في قراءته ؟
4. ما التبعات التي تؤدي إليها عملية الخلط بين المناهج والأدوات ؟
5. ما التبعات التي تؤدي إليها عملية تحكيم الاتجاه إلى مناهج أخرى ؟

تعدد المناهج والاتجاهات في قراءة الخطاب القرآني:

نظرا لتعدد أغراض القرآن الكريم وكثرة الإشكالات والمسائل المعقدة فيه فإنه يعتبر أول الكتب على الإطلاق من حيث عدد الاتجاهات والمناهج المستخدمة في فهمه وتفسيره، فقد استخدم المفسرون مناهج مختلفة في فهم الخطاب القرآني، ففي الاتجاه النقلي اعتمدوا التفسير بالمأثور، وفي الاتجاه الأدبي لجؤوا إلى التفسير اللغوي البياني، وفي الاتجاه الفقهي اعتمدوا المنهج الاستنباطي واللغوي أحيانا، وفي الاتجاه الكلامي والفلسفي استعملوا

المنهج العقلي الاستدلالي، وفي الاتجاه العرفاني اعتمدوا المنهج الإشاري أو الرمزي، وفي الاتجاه اللساني استخدموا السيمانطيقا و الهرمنيوطيقا...الخ.

هذا التعدد في استخدام المناهج الموصلة إلى فهم الخطاب القرآني أفضى إلى تنوع شديد في التفاسير القرآنية، وأدى من ناحية أخرى إلى اختلاط بعض المناهج ببعض، خاصة في العصر الحديث الذي شهد ظهور اتجاهات جديدة تستخدم مناهج وأدوات تجريبية.

ترتيب المناهج وتقسيمها:

يمكن تقسيم المناهج المستخدمة في فهم الخطاب القرآني إلى تقسيمات عدة بحسب المنظور المعتمد في ذلك، إلا أنني أرى أن التقسيم الأنسب في هذا الحقل المعرفي هو الذي يُراعي خصوصية الخطاب ومستوى انشداد المنهج إليه، وعليه فيمكن تقسيم المناهج إلى ثلاثة أقسام رئيسية تؤسس لثلاثة اتجاهات:

1. اتجاهات داخلية.
2. اتجاهات خارجية.
3. اتجاهات توليفية.

1. الاتجاهات الداخلية: :Les Paradigmes intérieurs

كما سبق وأن ذكرت فإن تقسيم الاتجاهات إلى داخلية وخارجية إنما يخضع إلى مستوى انشداد مناهجها إلى الخطاب القرآني ومراعاة خصوصيته، وبالتالي فإن الاتجاهات الداخلية هي التي تعتمد المناهج المستوحاة من النص[2] وإلى النص ذاته، بينما الاتجاهات الخارجية هي التي يجري فيها استقدام مناهج مستوحاة من خارج النص لاستخدامها في فهمه وتفسيره، فالاتجاه النقلي أو الأثري مثلا (ويسمى أيضا التفسير بالمأثور أو التفسير بالرواية) يعتمد النص لتفسير النص، ويضم مناهج محددة على وجه الخصوص وهي: تفسير القرآن بالقرآن، تفسير القرآن بالسنة، تفسير القرآن بأقوال الصحابة وتفسير القرآن بأقوال التابعين.

هذه المناهج تجعل من النص أساسا لها في الفهم، ولا يهم إن وافق المناهج الأخرى أو خالفها ما دام النقل فيها صحيحا موثوقا به، وباعتبار أن تفسير القرآن بالقرآن هو أكثر المناهج انشدادا إلى النص والتصاقا به فهو أعلى المراتب، يليه تفسير القرآن بالسنة، ثم بأقوال الصحابة، ثم بأقوال التابعين...[3].

وسيرا مع مبدأ تناسق وتكامل التصورات داخل الاتجاه الواحد، يتحتم الاقتصار على النص والوقوف عنده حتى لا يستعان بأداة من الخارج في عملية الاستنباط أو الفهم، قال **[أحمد بن حنبل]** (164-241هـ /

780-855 م): " والسنة تفسر القرآن وهي دلائل القرآن وليس في السنة قياس ولا تضرب لها الأمثال ولا تدرك بالعقول ولا الأهواء إنما هو الاتباع وترك الهوى ... والتصديق بالأحاديث فيه والإيمان بها لا يقال لم؟ ولا كيف؟ إنما هو التصديق والإيمان بها ومن لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كفى ذلك وأحكم له فعليه الإيمان به والتسليم، مثل حديث الصادق المصدوق ومثل ما كان مثله في القدر ومثل أحاديث الرؤية كلها، وإن نَبَتْ عن الأسماع واستوحش منها المستمع، وإنما عليه الإيمان بها وأن لا يرد منها حرفا واحدا وغيرها من الأحاديث المأثورات عن الثقات، وأن لا يخاصم أحدا ولا يناظره ولا يتعلم الجدال فإن الكلام في القدر والرؤية والقرآن وغيرها من السنن مكروه ومنهي عنه لا يكون صاحبه وإن أصاب بكلامه السنة من أهل السنة حتى يدع الجدال ويؤمن بالآثار"[4].

فالاتجاه الداخلي عمدته التصديق والتسليم بما جاءت به الآثار، ولا يسمح بسؤال من أين لك بهذا؟ أو لِمْ؟ أوكيف هذا؟ لأن الجواب عن هذه الأسئلة يستلزم الاستناد إلى أدوات ومناهج خارجية تفصله عن النص بحيث تسلبه صفة القداسة التي كان قد استمدها عند التصاقه بالنص المقدس.

على هذا الأساس يتم فهم آيات الصفات مثلا في هذا الاتجاه النصي؛ فقوله Ψ: چ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ چ فاطر: ١٠ أي أنه في السماء، فهي تثبت صفة الفوقية والعلو، وقولهΨ: چ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ چ طه: ٤٦ من المتشابه الذي لا يمكن فهم كيفيته، أو يستلزم صرفه عن ظاهره فيقال المراد به معكما بعلمه وحفظه، وتأييده، وقولهΨ: چ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ چ الرحمن: ٢٧ تثبت صفة الوجه، وأما قولهΨ:چ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ چ البقرة: ١١٥ من المتشابه الذي لا يُسأل عن كيفيته... الخ، وعمدة الفهم في هذا الاتجاه هو الوقوف عند المنهج النقلي وعدم الاستعانة بالمناهج الخارجية.

يقول البزدوي (400 - 482هـ/ 1009 - 1089م) : " وأهل السنة والجماعة أثبتوا ما هو الأصل المعلوم بالنص أي الآيات القطعية والدلالات اليقينية وتوقفوا فيما هو من المتشابه وهو الكيفية ولم يجوزوا الاشتغال بطلب ذلك"[5].

مبادئ هذا الاتجاه:

1. القطيعة والانفصال ما بين الفلسفة ، والعرفان، والدين.
2. أصالة المعرفة الدينية وأفضليتها.
3. قيام المعرفة الدينية على القرآن والحديث.
4. الاعتماد على ظاهر الآيات والروايات.

5. رفض مختلف أشكال التأويل[6].

2.الاتجاهات الخارجية: Les Paradigmes extérieur

أقصد بالاتجاهات الخارجية: التي لم تحبس نفسها في فهم النص القرآني على ما هو مأثور فاستقدمت مناهج من خارج النص لاستخدامها في عملية الفهم والتفسير، وهي كثيرة بحسب تنوع المعارف الإنسانية وتطورها، يجمعها ما يسمى في علم التفسير بالتفسير العقلي (ويسمى أيضا التفسير بالرأي أو التفسير بالدراية) حيث يقع في مقابل التفسير النقلي.

هذا النوع من الاتجاهات لا يلقى ترحيبا من الاتجاهات الداخلية لسبب بسيط؛ وهو أنها مستوحاة من خارج النص (أي خارج الوحي)،وكلما نأت أكثر عن النص وازدادت انفصالا عنه اشتد رفضها ومقاومتها، وكانت تنتهي في كثير من الأحيان بسحب الثقة منها لكونها دخيلة على النص، ولعل عنوانا كـ (فصل المقال في ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال) لابن رشد (520-595 هـ/ 1126-1198م)، يعتبر خير دليل على حدة الصراع بين الاتجاهين منذ العصور التأسيسية لعلوم الدين.

ونظرا لارتباط هذا القسم بالعلوم والمعارف الإنسانية المختلفة فإنه يضم أنواعا كثيرة من الاتجاهات، كالاتجاه العلمي والاتجاه الفلسفي والاتجاه العرفاني أو الإشاري،والاتجاه اللغوي، والاتجاه الأدبي، والاتجاه الاجتماعي، والاتجاه البنائي، والاتجاه السيمونطيقي، والاتجاه الهرمنيوطيقي...الخ.

ومن الإنصاف في هذا الحقل أن ننوه إلى أن العقل المسلم في لحظاته الحضارية المتوهجة خالف الاتجاه الداخلي ولم يكتف بالبحث عن المعلومات والمفاهيم الجاهزة، فسعى إلى تثوير النص والتنقيب فيه، فأظهر قدرة فائقة على مُدارسة ونقد الفلسفة اليونانية، المشائين منها والأفلاطونيين والأرسطيين، ووقعت مواجهات بين المنتسبين للمنطق الأرسطي والداعين إلى إبداع منهجي من داخل الدائرة الإسلامية فظهر القاضي عبد الجبار(320هـ-415هـ) وابن إسحاق الكندي(185 - 256هـ / 805 - 873م) وأبو نصر الفرابي(260 - 339 هـ / 874 - 950 م) وابن سينا الرئيس(28-370هـ/1037-980م) وأبو جعفر الطوسي(597-672هـ / 1201 -1274م) وابن تيمية الحراني (661- 728هـ / 1263-1328م) وأبو حامد الغزالي (450 - 505 هـ / 1058 - 1111 م) وأبو الوليد ابن رشد(520-595 هـ/ 1126-1198م)...كل واحد منهم أسس مدرسة عملاقة في منهج البحث والتأصيل لعلم اللغة، وعلم البلاغة، وأصول الفقه، وأصول علم الكلام، وعلم التصوف...الخ، غير أن عصر الركود حبس تلك الجهود في الشرح والتعليق ونشر سياسة التكديس والملء المعرفي،

فكان من نتائجها ضمور سؤال المنهج وجمود العقل المسلم عقودا طويلة، إلى أن جاء العصر الحديث أين أدت صدمة الشعور بالفوات الحضاري الغربي إلى إيقاظ الهمم، وبعث روح التجديد والإصلاح في المنظومة الإسلامية، فَطُرِح سؤال المنهج في الكسب المعرفي من جديد، وأصبحت مسألة الفهم أو الوصول إلى حقيقة النص الديني الإسلامي قضيةً تَطلُب جوابا مقنعا في ظل التطور المعرفي الذي شهدته الدراسات الغربية الأدبية منها والفلسفية.

لقد لجأ الكثير من علماء الإسلام إلى الاستعانة بالمناهج الأخرى لكشف أسرار النص الديني الإسلامي، كاللغة، والأدب، والمنطق، والفلسفة، والتاريخ...وغيرها، إلا أنهم واجهوا رفضا شرسا من الاتجاه الداخلي بسبب الإنحرافات التأويلية التي تنتج من مقابلة النص القرآني لمناهج خارجية لا تزال معارفها محلَّ جدل بين العلماء، كالروايات التاريخية الدينية في الأديان السماوية الأخرى، وقضايا المنطق والفلسفة اليونانية، ولغات العرب المختلفة، والمناهج الأدبية المتنوعة، والنظريات المتوصل إليها في العلوم الكونية...الخ.

وفي مواجهة نرجسية الاتجاه الداخلي التي تنطلق من الاعتقاد بأفضلية وإطلاقية المعرفة الناتجة عنه، لجأ الاتجاه الخارجي في العصر الحديث إلى فلسفة الهيرمنيوطيقا لإنزال الاتجاه الداخلي من سرحه المتعالي المقدس والتشكيك في معارفه وتسويتها بالمعرفة البشرية النسبية، مبرزا دور العقل في المعرفة النقلية، بما في ذلك أعلى مراتب التفسير في الاتجاه الداخلي (تفسير القرآن بالقرآن) باعتبار أن الآيات لا تنطق تلقائيا، بل سؤال المفسر هو الذي يتضمن قبليات مقتبسة من العلوم والمعارف المختلفة التي يتوفر عليها، وبالتالي فإن فهم النص يخضع في كل الأحوال إلى قبليات المفسر وتطلعاته.

وباكتشاف دور الذات في عملية الفهم شهد العصر الحديث ثورة معرفية كبرى حولت البحث والدراسة من النص إلى البحث عن تمثلات الذات في النص، " وبهذا اتضحت مسألة اقتراح استبدال (المنهج العلمي) أو (التحليل الفلسفي) بنوع جديد من المناهج، وهي مهمة الهرمينوطيقا، لأن المنهج العلمي لم يصل إلى شمولية تامة في المعرفة بفعل حدوده الناشئة من حدود المنهج نفسه، أي من القواعد والأنظمة والمقولات التي تفرغ الذات من محتواها لتجعلها ذاتا عارفة دون أن تكون فاهمة أي مفكرة في هذا الذي تعرفه، مؤولة لما لم يظهر لها أثناء المعرفة، دون أن تكون منتجة لتمثلاتها الداخلية عن الأشياء"[7].

لذلك جاءت الهرمنيوطيقا لتعيد صياغة نظرية المعرفة، بإعادة فتح الفضاء المعرفي وكسر الحدود فنتج ما يسمى بموت المؤلف، ونسبية المعرفة الدينية، وانفتاح النص اللانهائي على الدلالات، وتاريخية النص والفهم، والبحث عن المتواري...الخ.

3. الاتجاهات التوليفية: Les Paradigmes synthétiques

إذا كانت الاتجاهات الداخلية التصقت بالنص والاتجاهات الخارجية ابتعدت عنه، فإن الاتجاهات التوليفية جمعت بينهما؛ حيث تضم بعض المسارات الفكرية التي خلطت بين النماذج، أو قفزت من إحداها إلى الأخرى، كالاتجاه الفقهي، أو الاتجاه الكلامي، أو الاتجاه الأخلاقي (السلوكي) وبالجملة فإن هذا القسم تندرج تحته كل الاتجاهات التي تُزاوج بين الاتجاهات الداخلية والاتجاهات الخارجية، أو بين النقل والعقل، أو بين الأثر والرأي.

فالاتجاه الفقهي في التفسير مثلا يستند إلى علم أصول الفقه الذي يجمع بين مناهج متعددة، لأن المسائل التي يتناولها هذا العلم مختلفة من قبيل الأثر والمنطق واللغة والسيمياء...وغيرها، بحيث تستدعي مناهج متنوعة للنظر في أصول الأدلة الشرعية، التي هي القرآن الكريم ثم السنة المبينة له.

برأي كثير من العلماء أن الفضل في إرساء قواعد هذا العلم ليُرجع إليه في كيفية دلائل الاستنباط وترتيبها والترجيح بينها يعود إلى العالم الفذ محمد بن إدريس الشافعي(150 . 204 هـ / 767 . 820م)، ثم خضع إلى جهود تجديدية في بعض مفاصله أبزها ما قام به إمام الحرمين الجويني (419هـ - 478هـ/ 1028م-1085م) بمحاولته إدخال أدوات التحليل المنطقي[8] ، ثم الإمام الشاطبي (538-590هـ / 1143 – 1194م) بدعوته إلى التخلص من العلوم التي لا فائدة منها بما فيها الاتجاه المنطقي الأرسطي، إلا أن تنوع مسائل الشريعة سيفرض عليه الاستعانة بالمنهج المنطقي وتعديله لكي يتوافق مع التصور العام للدين الإسلامي، "ويمكن أن يلمس الباحث البرهنة على هذا الوعي من خلال الموافقات والاعتصام، فمنذ المقدمات المنهجية الأولى، تصادفنا مجموعة من المفاهيم الإجرائية ذات صلة بطرق الفهم والمعرفة وبمشكلة المنهج، كالفهم والشك، والعقل والوهم، والموافقات، واليقين والدليل...بل إن الشاطبي يسير في اتجاه تعميق الوعي بمفاهيم محورية في الخطاب الشرعي والأصولي، كالتكليف والمصالح والمفاسد والمقاصد وهي التي يدور حولها مشروعه بالكامل..."[9].

من خلال تلك التوليفة الدقيقة المتنوعة من المناهج التي أسست لعلم أصول الفقه، وبجهود علماء الأصول القدماء والمحدثين الذين انصب اهتمامهم حول مناهج التفكير وأساليب البرهان والتدليل للوصول إلى مراد الشارع من النص، توفرت كثير من الأدوات والآليات التي ساهمت تبعًا في تطوير وتحسين المنهج النقلي والمنطقي واللغوي والسيميائي...وغيرها.

وما قلناه في التفسير الفقهي يقال أيضا في التفسير الكلامي والتفسير الإشاري، والتفسير الاجتماعي، والتفسير النفسي....وغيرها من الاتجاهات التفسيرية التي تتنوع فيها المناهج تبعا لتنوع المسائل المعروضة للفهم.

حسم المنهج:

إن تنوع الاتجاهات الداخلية والخارجية والتوليفية، وتعدد المناهج في دراسة النص القرآني يمتد عبر تاريخ طويل تكونت في إثره مدارس تفسيرية متنوعة، أثرية وفلسفية، وكلامية، وفقهية، وأدبية، وعرفانية، وعلمية (تجريبية)، واجتماعية...الخ، كما أدى هذا التنوع إلى تباين شديد في الرؤى عند المفسرين وتفاسيرهم، فتفسير الرازي مثلا الذي ينتمي إلى مدرسة التفسير الفلسفي أو الكلامي، يختلف عن تفسير ابن كثير الذي ينتمي إلى مدرسة التفسير الأثري، وتفسير أبي حيان الذي ينتمي إلى المدرسة اللغوية و الأدبية يختلف عنهما.

هذا التنوع في الاتجاهات والمناهج في فهم نموذج واحد من النصوص أدى إلى اختلاف القراءات والرؤى، مسببا غموضا وحيرة في الوصول إلى حقيقة النص، مقربا سؤال المنهج: ما هو المنهج الأنسب للوصول إلى مراد الشارع من النص القرآني؟ وهل يمكن الاكتفاء بمنهج واحد فحسب؟ وإذا اعتمدنا توليفة من المناهج ألا يؤدي ذلك إلى خلط التصورات وضياع الحقيقة؟

التجديد في الاتجاهات والمناهج:

في سنة 1962م نُشر كتاب توماس كون Thomas Kuhn الشهير " La Structure des révolutions scientifiques" ضوابط أو بنية الثورات العلمية[10]، الذي يتحدث فيه عن الثورة العلمية وكيفية حدوثها وضوابطها، ولقد وضع Kuhn خمسة شروط أو ضوابط لحدوث الثورة العلمية وهي:

1- وجود اتجاه علمي سائد Paradigme.

2- حظوة الاتجاه العلمي السائد بقبول المتخصصين.

3- ظهور حالات شاذة Anomalies لا يستطيع الاتجاه العلمي السائد أن يفسرها.

4- كثرة ظهور الحالات الشاذة وتهيؤ الفرصة لظهور اتجاه علمي جديد.

5- ظهور الاتجاه العلمي الجديد Nouveau Paradigme مما يؤدي إلى حدوث تحول من الاتجاه العلمي السائد إلى الاتجاه العلمي الجديد Changement de Paradigme[11].

هذا الطرح يستلزم تعريض الاتجاهات أو النماذج المعرفية للثورات العلمية التصحيحية التجديدية في ظل تجدد العلوم والمناهج وظهور نظريات معرفية حديثة، لأن تاريخ المعرفة يثبت أن النماذج أو الاتجاهات تتعرض دائما لثورات علمية، بحيث يحل إتجاه علمي محل إتجاه علمي آخر يكون أنسب من الأول، يقول كون:" إن النموذج العلمي هو النظرية العلمية التي تحدّد موضوع العالم ومشاكله وكيفية حل تلك المشاكل. وإذا تمكنت نظرية علمية ما من تفسير الوقائع وحل المشاكل العلمية بطريقة أفضل من النظريات الأخرى تصبح النظرية الأولى

نموذجاً علمياً يعمل على ضوئها العلماء ويفكرون"[12].

من هنا كان الحديث عن المنهج في عملية الفهم ليس بالأمر الهين، خاصة إذا علمنا أن واقع الأمة ومستقبلها كان ولا زال يستند إليه، حيث أن قراءات النص الديني الواحد (الذي هو القرآن) تعددت أوجه قراءته وطرق الكشف عن مضمونه تبعا للاتجاه التفسيري، ووفق ثقافة المفسر وشخصيته، ما أفرز في النهاية عددا من المذاهب والفرق البارزة، والآراء التي غالبا ما نعدها شاذة، وما هي إلا تعبير عن منهج مختلف في التعامل مع النص القرآني.

تلك المناهج كانت ولا زالت تلقي بظلالها على كل محاولات الفهم، وتتحكم بشكل مباشر في الإنتاج الفكري المبني على عمليتي التأسيس المعرفي وقراءة النص القرآني، إذ لا يكفي في عملية التفسير تأسيسُ المعرفة القبلية، بل لابد أن يتبعها انتهاج وسيلة معينة أو خطة منظمة للوصول إلى حقيقة النص، ولأجل ذلك كان المنهج هو الجوهر الذي يقوم عليه كل فكر منتج، والمحرك الذي يدير عملية الفهم.

إذاً لابد أن نفرق بين النص وبين فهم النص الذي يُبنى عادة وفق خطة ما، بمعنى أننا في الفهم لا ننقل النص كما هو بل نتصوره بحسب قواعد معرفية ومسلمات قبلية تشكل محور الفهم وانتاج المعرفة، " لهذا فإن اختلاف الطرق والقنوات المعرفية غالبا ما يفضي إلى تباين طبيعة الصورة المرسومة للخطاب أو الفهم المنتزع عنه"[13]، وليست هناك قناة معرفية إلا وتمارس منهجا معينا في الفهم، حتى تلك التي تجعل من النقل مادة لها، فهي لا تقوم بمجرد النقل بل تقوم على اعتبارات مبدئية وتصورات قبلية، ترتكز أساسا على التحليل والتركيب والانتقاء للمادة النصية المنقولة، ما يجعل منها هي أيضا شريعة اجتهادية وليست نقلية صرفة.

وحيث أن الأجهزة المعرفية التي تمثلها الاتجاهات تعتبر كلها قنوات اجتهادية، فليس من حق أي جهاز معرفي الاستبداد بالنطق باسم النص أو أن ينوب عنه ما دامت كلها قنوات اجتهادية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تلك الاتجاهات المعرفية التي تناولت فهم النص القرآني لم تعتن بالتفكير في مراجعة منهجها الخاص بأسس الفهم، لأنها ترى نفسها مكتفية بذاتها، صحيحة في أسسها ومبانيها، كاملة في معرفتها، مما أدى إلى طمس الطابع الاجتهادي للأنساق المعرفية، وبالتالي عدم تطابق مفهوم النص مع النص نفسه.

تلك الممارسات الآلية لفهم النص القرآني، قد أبعدت المنظرين والمفكرين من التعرض للصدمات المعرفية[14] ومن ثم للنظر والشك المنهجي أو النقد الذاتي، خاصة بالنسبة للنسق النقلي البياني الذي يحتمي بقداسة النص و لا يعترف بالعقل والواقع كمصدرين للمعرفة.

ثم إن تعدد المناهج واختلافها يطرح إشكالية أخرى في البحث وعملية الفهم، حول الطرق الصحيحة

والمناهج السليمة الكفيلة بإنتاج العلم وبناء المعرفة.

لقد ظل العقلانيون والبيانيون في صراع دائم ينزع فيه كل منهما إلى الأخذ بزمام إدارة النص، فانصب اهتمام المنظرين منهم (سواء الاتجاه البياني أو العقلي) على فهم النص مجردا من كل ملابسات وحيثيات نزوله، حيث اقتصر نظرهم على النص القرآني من خلال الاستناد إلى مقدمات لغوية أو نصية بالنسبة للاتجاه البياني، أو عقلية على وجه الخصوص بالنسبة للاتجاه العقلي، لكن اليوم وفي ظل تغيّرات الواقع الكثيرة جدا والمتسارعة، والصدمات العنيفة التي شهدها الفكر الديني، والمكتسبات المعرفية الجديدة، استدعى الأمر ظهور مناهج أخرى للفهم كالاتجاه الواقعي، والاتجاه السيميولوجي، والاتجاه الهرمنيوطيقي، ودوائر يلزم مراعاتها في التنظير للمعرفة والكشف عن المراد من النص القرآني كالواقع والذات.

إن التاريخ يوحي إلينا أن الصعوبة الحقيقية تكمن في التعامل مع الاتجاهات المتعددة، واختيار المنهج الملائم، ثم في عامل الإقصاء الذي يمارسه أتباع اتجاه ما على الاتجاهات الأخرى.

انتخاب الاتجاه:

بالنسبة لاختيار المنهج الملائم والأنسب للفهم، فأهم معيار يمكن الاعتماد عليه في ذلك أن لا يتصادم مع النص أو العقل أو الواقع، ثم تأتي بعد ذلك عدة معايير يمكن بواسطتها الحكم على سلامة الجهاز ككل أو النسق بصفة عامة، قد ذكرها يحي محمد في كتابه مدخل إلى فهم الإسلام، وأنقلها هنا مختصرة:

. معيار ارتباط الفهم بالنص والواقع أحيانا، حيث يؤخذ بنظر الاعتبار اللفظ والسياق والتعددية التي فيها يكامل النص بعضه البعض الآخر، وكذا يؤخذ بنظر الاعتبار الواقع الذي يتفاعل معه فعلا وانفعالا.

. معيار الوجدان الفطري للإنسان: فمن القضايا الوجدانية الإقرار بعدم تكليف ما لا يطاق، وبالعدالة في الحساب، وبعصمة الأنبياء...الخ.

. معيار البساطة والاقتصاد: فكلما كان النسق غير معقد في صياغته، ومقتصدا في طريقته الدلالية، كان مرغوبا به بالقياس إلى النسق المعقد.

. معيار الدينامية والشمول: حيث كلما كان الجهاز أو النسق أقوى دينامية وشمولية ومصداقية في ضمه وتفسيره باتساق للوقائع المستجدة التي لا تقع تحت حوزة نص الخطاب مباشرة، مما هي داخله ضمن قضايا الإنتاج المعرفي، كلما كان أكثر قبولا وموافقة.

. معيار الواقع: إذ كلما كان الجهاز مستثمرا للتوافق المتسق بين الواقع وبين نص الخطاب فإنه يكون أشد قبولا وموافقة (بمعنى: شهادة الواقع وتأكيده لضاهر النص ومعناه).

. معيار المنطق: إذ كلما استطاع النسق أن يحقق أعظم قدر من القرائن الاستقرائية المستمدة من ظواهر الخطاب نحو تفسير متسق لمحور مشترك، كان له القدرة على أن يكون أكثر فاعلية في القرب من الموافقة والقبول.

إلا أن اجتماع هذه المعايير كلها في جهاز أو نسق معرفي واحد أمرا صعبا للغاية، مما يبقي على وجود

المنافسة بين الأجهزة المعرفية المختلفة، وبالتالي يتحتم علينا الترجيح بينها بناء على نوع وكم تلك المعايير[15].

وبالجملة فإن أساس نجاح الاتجاه أن يجمع بين خاصيتين:

. أن تكون له إنجازات عظيمة غير مسبوقة مما يؤهله لكسب أنصار دائمين وبالتالي صرفهم عن الاتجاهات الأخرى المنافسة.

. أن ينفتح انفتاحا رحبا للبحث، بمعنى لا يزعم أن القلم قد جف في أنواع المشكلات والقضايا التي يتولى حلها[16].

وأما أساس نجاح المنهج أن يجمع بين خاصيتين أيضا:

. قوة الدليل سواء كان عقليا أو نقليا.

. الانسجام المعرفي في النتائج لضمان وحدة الجهاز المعرفي.

فإذا كان الدليل ضعيفا أمام أدلة الاتجاهات الأخرى، أو أدى إلى نتائج غير منسجمة داخل الاتجاه أو مع النظام المعرفي العام[17]، حكم بعدم جدوى هذا المنهج على الأقل في المسألة المتداولة.

فمثلا حسب الاتجاه الماهوي الذي يجعل من ماهية الألفاظ غاية له فإن مفاد قوله تعالى: چ ڳ ڳ ڳ ڳ چ البقرة: ١١٥ الإيمان بأن الله في كل مكان، لذلك سيكون لزاما عليه مخالفة المنهج بالتأويل أو تبرير حملها على المجاز.

وسيكون لزاما أيضا على الاتجاه الذي يقول بالنسخ أن يجد تبريرا للتناقض بين قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ چ يونس: ٦٤ و قوله چ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ چ النحل: ١٠١

ويلزم الاتجاه العقلي الذي ينفي الجهة عن الله أن يجد جوابا لقوله تعالى: چ ٻ ٻ ٻ ٻ چ فاطر: ١٠ .

ويلزم الاتجاه الذي يقدم القرآن على مصادر التشريع الأخرى أن يجد جوابا لمخالفته بالروايات التالية له في المرتبة.

والأمثلة كثيرة لتناقضات المنهج داخل الاتجاه الواحد.

نعم الاتجاهات كلها تسعى إلى تقديم تبريرات لمخالفة المنهج، ولكن هل تلك التبريرات مقنعة ومنسجمة مع الجهاز المعرفي العام؟ وهل بإمكانها الإجابة عن سؤال المنهج، (أي المناهج أنسب لحل مشكلة الفهم، المناهج الداخلية أم الخارجية؟ الحصرية أم التعددية؟).

الواقع إن المشكلة تكمن في حصرية المناهج وتعميم النتائج أمام تنوع النص القرآني وشموليته، فاستناد الاتجاه إلى منهج واحد سواء كان داخليا أو خارجيا له سلبياته التي تحول دون اختياره للوصول إلى حقيقة النص، فاتجاه الحصر المنهجي Le paradigme d'exclusion méthodologiques لا يهتم إلا "بعلم محدد ويتجاهل سواه من العلوم والاتجاهات في تحليل المسائل، فدارس الفلسفة يمتلك خبرة في الإطار الفلسفي

والاتجاهات والأدوات الفلسفية في معالجة المسائل، وهو يحلل شتى الظواهر من خلال هذا المنظور بينما يجهل التحليلات المتداولة في غير ذلك من العلوم أو يرفضها، فيصف المعالجات الكلامية أو العرفانية أو التفسيرية بأنها محاولات ناقصة أو خاطئة، وهكذا هو الحال مع المتكلمين الذين يرون أنهم مصيبون بينما يصفون الآخرين بالخطأ. يكتفي الخبراء في كل علم أو حقل، بما يتوصلون إليه من خلال عدتهم المعرفية، ويشعرون بالاستغناء عما يتوصل إليه الآخرون، وبالتالي فإنهم يتجاهلون تصورات الآخرين أو يرفضونها چ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ چ المؤمنون: ٥٣[18].

إن للحصرية المنهجية سلبيات لا يمكن نكرانها أو تجاهلها، فهي التي كرست العصبية المذهبية بادعاء امتلاك الحقيقة ونتائجها غير القابلة للانتقاد، ورغم أن العلماء قديما كانوا موسوعيين أي لهم تعلق بمختلف العلوم الدينية والدنيوية، فإن اتجاه الحصر المنهجي ما لبث أن وجد طريقه إلى الأجهزة المعرفية الدينية وحال دون تطورها أو تمازجها.

وفي العصر الحديث ازداد الطلب أكثر على المناهج الحصرية بسبب انشعاب العلوم وتخصصها أكثر من أي وقت مضى، فأصبح من غير الممكن الإحاطة بجميع التخصصات والإطلاع على ما فيها من جديد مما قد يخدم التخصص القريب، ويصبح الباحث في إطار المنهج الحصري شبيه بالناظر إلى جهة واحدة من جهات المكعب فيتوهم أن الحقيقة ليست سوى التي يراها هو.

إذن لم يبق لنا سوى اللجوء إلى الاتجاهات التوليفية Les Paradigmes synthétiques التي توفرها لنا الدراسة البيتخصصية Etude interdisciplinaire التي "تعني تعددا منهجيا يستند إلى حوار جدلي فاعل بين النطاقات العلمية في معالجة مسألة واحدة"[19]، بحيث التعدد المنهجي المطلوب هو في المسألة الواحدة.

غير أن الاعتماد على التعددية المنهجية في دراسة مسألة ما قد يفضي إلى نوع من التكديس المضر بالأسس، وبالتالي فالمطلوب أيضا توفير منهج منطقي يجمع بين المعلومات التي توفرها المناهج المختلفة.

هذا النوع من الاتجاهات سوف يوفر لنا جانب كبير من الإبداع كان اتجاه الحصر المنهجي قد حرمنا منه بسبب جزميته وعصبيته، إضافة إلى تمكين الباحث من الإصغاء إلى أفكار ومقولات الآخر، وعدم الإزدراء بها أو إقصائها، ومن ثم تحليلها والاستفادة منها، وهي أعظم فائدة يمكن أن توفرها لنا الاتجاهات التوليفية.

---

[1] . مناهج البحث في الدراسات الدينية: أحد فرامرز قراملكي،.ط: معهد المعارف الحكمية، بيروت . لبنان . الطبعة الأولى: 1425هـ . 2004م ص233.

[2] . نفرق بين الخطاب والنص في الاستعمال (أي: القرآن باعتباره خطابا وباعتباره نصا)، فالقرآن في أصله خطاب من الله إلى الناس بواسطة نبيه . صلى الله عليه وسلم .، وصفة الخطاب تستدعي توفر عناصر الخطاب الثلاثة (المخاطِب . الرسالة . المخاطَب) ، لكنه حُوِّل إلى مادة خطية مكتوبة بقصد حفظه من الضياع والتلف، وفي انتقاله إلى صورة نصية فقد ما يفقده الخطابُ عادة عند انتقاله إلى النص، من فقد المخاطِب والصورةِ الحقيقية

للرسالة (الصوت) والظرف الزماني والمكاني المنتج للخطاب، فأدى ذلك إلى خفاء المعنى في النص من بعض جوانبه، واعتُبِر الخطاب أكثر وضوحا وإفهاما من النص، وبما أن المناهج الداخلية تعاملت مع القرآن كنص (أي: ككتاب) وليس كخطاب فالمناسب إذا

[3] . ينظر التفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي، الناشر: آوند دانش للطباعة والنشر، إيران . طهران . الطبعة الأولى (1425هـ .2005م)، ج1/28 وما بعدها.

[4] . أصول السنة: أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، الناشر: دار المنار السعودية – الخرج — ط. الأولى (1411هـ).، ص16 . 21.

[5] . إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل: ابن جماعة محمد بن إبراهيم، الناشر : دار السلام، مصر . القاهرة . ط. الأولى (1990م)، ت: وهبي سليمان غاوجي الألباني، 41.

[6] . المدرسة التفكيكية وجدل المعرفة الدينية: السيد حسن إسلامي، ترجمة: حيدر حب الله، سلسلة كتاب نصوص معاصرة، الناشر: دار الهادي، لبنان . بيروت . ط. الأولى (2007م . 1428هـ)، ص136.

[7] . اللغة والتأويل مقاربات في الهرمينوطيقا الغربية والتأويل العربي الإسلامي: عمارة ناصر، الناشرون: منشورات الاختلاف (الجزائر)/ دار الفرابي (بيروت) / الدار العربية للعلوم، ط. الأولى (1428هـ . 2007م)، ص15.

[8] . ينظر المنهج والاستدلال في الفكر الإسلامي: محمد همام، سلسلة قضايا إسلامية معاصر، الناشر: دار الهادي: لبنان . بيروت . ط. الأولى (1424هـ/ 2003م)، ص: 61

[9] . المصدر نفسه: ص77.

[10] . هذا الكتاب من أشهر الكتب المعرفية التي تعرضت لفسلفة العلوم ونظرية المعرفة، وقد ترجم إلى لغات كثيرة وله أكثر من 29 إصدارا، ترجمه إلى العربية شوقي جلال، وطبع ضمن سلسلة كتب عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت تحت رقم (168)، في ديسمبر 1992م.

[11] . الثورة العلمية . الجوانب النظرية والتطبيقية في العلوم الاجتماعية .: سامي بن عبد العزيز الدامغ، ورقة مقدمة في: المؤتمر السابع للخدمة الاجتماعية. بجامعة حلوان. جمهورية مصر العربية. 1993م.

[12] . صراع اليقين واللايقين . العلم أساس زوال الدكتاتورية .: حسن عجمي، جريدة المستقبل – الاحد 3 آب 2008 – العدد 3036 – نوافذ – صفحة 15.

[13] . مدخل إلى فهم الإسلام، (الفكر الإسلامي: نظمه..أدواته..أصوله) : يحي محمد، الناشر: دار الانتشار العربي، لبنان . بيروت . ط. الأولى (1999م).، ص23.

[14] . ينظر المصدر نفسه، ص47.

[15] . المصدر نفسه، ص: 34 . 37.

[16] . ينظر في ذلك: بنية الثورات العلمية: طوماس كون، ص40.

[17] . أقصد بالجهاز المعرفي العام المقاصد الشرعية التي جاء من أجلها الدين الإسلامي، وهي محددة عند بعض العلماء بـ: التوحيد، والعدل، والحكمة، ومراعاة مصالح العباد، والحرية.

[18] . مناهج البحث في الدراسات الدينية: أحد قراملكي، ص377.

[19] . المصدر نفسه: ص390.